

رغم الازمات، الانتخابات بموعدها وأداة للمحاسبة.

تداعت كل من الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، الجمعية اللبنانية لتعزير الشفافية-لا فساد، الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً، ومؤسسة مهارات إلى الاجتماع اليوم بهدف إطلاق تحالف الإصلاح الانتخابي قبل أقل من عام على إجراء الانتخابات النيابية والبلدية في لبنان.

في ظل كل هذه الازمات التي نمر بها اليوم، تأتي الانتخابات، كحق مكرس في الدستور والقوانين، وأداة للمحاسبة لا يجب التفريط بها، ننعقد اليوم لنعلن أن التحالف حذر جداً من إمكانية تطيير العملية الانتخابية برمتها وذلك بسبب عدم اكتراث السياسية بالاستحقاق الانتخابي وعدم احترام المهل القانونية والدستورية، وهنا نأتي على تفصيل الواقع:

في الانتخابات الفرعية:

ما زالت الانتخابات الفرعية لملء 10 مقاعد شاغرة عاقلة (أصبح العدد 11 بعد وفاة النائب مصطفى الحسيني في 28 تموز 2021) وتحتاج توقيع مرسوم دعوة الهيئة الناخبة من قبل الحكومة ورئاسة الجمهورية ورصد الاعتمادات المالية اللازمة لإجرائها وفقاً للدستور.

في هيئة الإشراف على الانتخابات:

انتهت ولاية هيئة الإشراف على الانتخابات بعد ستة أشهر من تاريخ إتمام الانتخابات النيابية العامة في 2018 دون تعيين مجلس الوزراء جدد للهيئة قبل شهر من انتهاء ولاية الهيئة وذلك بحسب المادة 11 من قانون الانتخابات 2017/44.

في قانون الانتخابات:

تنص المادة 84 من القانون الحالي على اتخاذ الحكومة الإجراءات الآيلة لاعتماد البطاقة الإلكترونية الممغنطة وأن تقترح على المجلس النيابي التعديلات اللازمة على القانون.

تنص المادة 112 من قانون الانتخابات الحالي على تخصيص 6 مقاعد في مجلس النواب لغير المقيمين تحدد بالتساوي ما بين المسيحيين والمسلمين ليصبح العدد 134 نائباً

وبالتالي إزاء هذا الواقع قبل أقل من سنة على إجراء الانتخابات النيابية في 2022، يطالب التحالف:

1. إصدار مرسوم من قبل مجلس الوزراء ايا يكن، حكومة تصريف الاعمال او اي حكومة ستتشكل، بتعيين هيئة جديدة للإشراف على الانتخابات كما تنص المادة 11 من قانون الانتخابات وذلك من خلال اعتماد معايير شفافة وواضحة للجهات المعنية بتسمية أعضاء الهيئة او تعيين الأعضاء من قبل مجلس الوزراء وذلك قبل شهر تشرين الأول من العام الجاري ورصد وصرف الاعتمادات المالية اللازمة لها من أجل القيام بالمهام المشار إليها بالقانون. وفي حال عدم تشكيل حكومة وعدم إصدار المرسوم من قبل حكومة تصريف الأعمال، يجب رصد ميزانية للهيئة الحالية كي تقوم

بمباشرة مهامها خصوصا لجهة مراقبة الإنفاق الانتخابي والإعلام والإعلان الانتخابيين بحيث أن عمل الهيئة دائم بحسب القانون.

2. إجتماع المجلس النيابي فوراً وتعديل المواد الخاصة في قانون الانتخابات والمرتبطة بالبطاقة الإلكترونية الممغنطة والاقتراع مكان السكن إضافة إلى تخصيص ستة مقاعد لغير المقيمين وهنا نتكلم عن المواد: 84، و112 المعطوفة على المادة 122 من قانون الانتخابات او إصدار مرسوم من قبل مجلس الوزراء حول المواد أعلاه. كما يجب على المجلس النيابي إعادة النظر بالفصل الخامس من قانون الانتخابات والمتعلق بالتمويل والإنفاق الانتخابي خصوصا لجهة احتساب الإنفاق الانتخابي مع ما يتناسب وتدهور العملة الوطنية وذلك من أجل الحفاظ على المنافسة العادلة بين المرشحين. - او اصدار مرسوم من قبل مجلس الوزراء حول المادة 61 من القانون وذلك من خلال إعادة النظر في السقف المتحرك للمرشح بناء على اقتراح وزير الداخلية وبعد رأي هيئة الاشراف وذلك من خلال اعتماد معايير واضحة وشفافة في عملية تعديل سقف الإنفاق الانتخابي من أجل الحفاظ على المنافسة العادلة بين المرشحين/ات.

3. يطالب التحالف هيئة الإشراف على الانتخابات القائمة حاليا بحكم القانون بمطالبة الجهات الرسمية المعنية خصوصا وزارة الداخلية والبلديات ووزارة الخارجية وحكومة تصريف الأعمال الحالية بالقيام بواجباتها تجاه الهيئة حفاظاً على استحقاق 2022. فالمطلوب من الهيئة الحالية حماية انتخابات 2022 من أي تأجيل محتمل.

4. يطالب التحالف حكومة تصريف الأعمال بتحمل مسؤولياتها في حال عدم تشكيل حكومة، للدعوة إلى عقد اجتماع مجلس وزراء لاتخاذ الخطوات اللازمة لعدم تطبير الانتخابات في ظل ما يمر به البلد من أزمات. وأن عدم قيامهم بواجباتهم يعتبر تلكؤا في تحمل المسؤولية لتسيير الشؤون الأساسية في البلد والتحضير لاستحقاق ديمقراطي مفصلي.

5. يطالب التحالف الدولة ممثلة بوزارة الداخلية والبلديات ان تلتزم بالمعايير التي تجعل من مراكز الاقتراع دامجة ومتاحة لكافة الفئات الاجتماعية المهمشة، وتحديدًا الاشخاص المعوقين. ولتحقيق ذلك، على الوزارة ان تبدأ فوراً من غير اي إبطاء بتنفيذ ذلك تحضيراً للانتخابات النيابية المقبلة وضماناً لتوفير مراكز دامجة لجميع الناخبين من دون تمييز. واي تقاعس عن القيام بذلك، نعتبره إصراراً مقصوداً من قبل الجهات المعنية في الدولة على الاستمرار بانتهاك حقوقنا المدنية والسياسية التي من المفترض ان صانها الدستور والقانون اللبناني وسائر المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

يوأكب التحالف اليوم عن كذب الاستحقاق الانتخابي المرتقب في 2022 ووضع نفسه خطة عمل تشمل لقاءات مع الجهات الرسمية والأحزاب وهيئة الإشراف على الانتخابات إضافة إلى لقاءات مع المجموعات السياسية والمواطنين والمواطنات وذلك لوضعهم بصورة عملية مراقبة انتخابات 2022.

